

# ملف المفقودين من وزير إلى آخر ولا نتائج

للاستقصاء عن المفقودين والمخطوفين التي شكلت سابقا وهيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين تبين لها أن هناك ألفين وثلاثمئة واثنى عشر مفقودا موزعين بين الأراضي اللبنانية واسرائيل وسوريا.

## الأهالي

وتوضح رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني أنه تم التمديد للهيئة بعد تشكيلها مرتين وكل مرة ستة أشهر، ومن ثم لم يعد مجلس الوزراء يبالي بالتمديد، وتشير إلى الرفات التي يتم اكتشافها قائله إن عددا من أصحاب تلك الرفات يعتبرون من المفقودين، ولا سيما المقبرة الجماعية التي تم اكتشافها شرق صيدا، وتذكر أن لجنة الاستقصاء الرسمية تحدثت عن مقابر جماعية دفن فيها الذين قتلوا في الحرب وبينها مقبرتان في قسقص ومار متر، داعية إلى البحث عن المفقودين مرة واحدة على الرغم من قساوة الأمر، وذلك كي لا تنجدد معاناة الأهالي وأحزانهم مع كل رفات يتم العثور عليها.

لإقراره، وقد جمع المستندات والمعطيات التي توافرت لديه وسلمها إلى مدعي عام التمييز كونه لم يعد عضواً في رئاسة اللجنة. وأوضح السعد أن مهمة اللجنة الأساسية كانت تلقي شكاوى أهالي المفقودين الذين لا يزالون يعتبرون أن مفقودهم على قيد الحياة، وكان يمكنه حينها أخذ الاستمارات وإعداد تقرير بشأنها، لكنه قام بأكثر من المطلوب واستجوب العيين واستمع إلى الشهود وكون فكرة، وكل تلك المعطيات كان سيضمونها التقرير الذي لم تقره اللجنة ليصبح رسمياً.

وامتنع السعد عن إعطاء أي معلومات عن الملف، قائله إن هذا الموضوع له نوع من الطابع السري. من جهته، أوضح النائب العام التمييزي عدنان عضوم لـ«السفير» أن التقرير الذي تسلمه من السعد موضوع في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهو ينتظر أن يعلن الوزير موسى ما لديه في هذا الموضوع قبل الإعلان عن أي معطيات.

وبناء لإحصاءات قامت بها لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين استناداً إلى لوائح اللجنة الرسمية

من لجنة إلى لجنة ومن رئاسة إلى أخرى، من دون ظهور أي نتائج حتى الآن، مجلس الوزراء يصدر قراراً بتكليف الوزير ميشال موسى رئاسة هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين خلفاً للوزير فؤاد السعد الذي ترأس اللجنة منذ تشكيلها في كانون الثاني عام ٢٠٠١ حتى نيسان عام ٢٠٠٣ تاريخ تشكيل الحكومة الحالية، وبقيت اللجنة مجمدة منذ نيسان حتى صدور القرار أمس عن المجلس.

وقد أوضح موسى أنه غير مطلع على الموضوع، وقال إن المجلس كلفه برئاسة اللجنة من دون أن يكون في صورة القرار مسبقاً، مضيفاً أنه ليس لديه أي معلومات عن المعطيات التي توصلت إليها اللجنة برئاسة السعد وسبلتقبه لاستيضاح العديد من التفاصيل.

أما الوزير السعد فقد أعلن أن اللجنة أعدت استمارات ودعت أهالي المفقودين إلى تعبئتها ودرست الملفات واستمعت إلى الأهالي والشهود وكونت فكرة عن الملفات، وكان يفترض بعد ذلك وضع تقرير لرفعه إلى مجلس الوزراء، مضيفاً أنه وضع مسودة التقرير لكن اللجنة لم تجتمع